آليات التعامل التركي مع الأزمات العراقية

أ.م.د. رشا يحيى الحاتمي
الباحثة زهراء فوزي أبو خويط
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الأولى خرجت تركيا متخلفة ومستنفذة مواردها الاقتصادية والبشرية، ومعنية بشكل أكبر بتوحيد صفوفها في مواجهة القوى الغربية، لذا كان لا بد من تقديم تنازلات في فترة ما بعد انتهاء الحرب (عام ١٩١٨)، فجاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتكرس اقتطاع ولاية الموصل من تركيا، وبقيت بريطانيا تصر على أن تظل ولاية الموصل تابعة للعراق مقابل طمأنة تركيا وإقناعها بأنه ليس لدى دول الحلفاء نية لتشجيع الانفصالية والتقسيم تحت مبررات الاهتمام بتقرير مصير الأقليات في تركيا.

أهمية البحث:

وتنظر تركيا الى العراق كممر طبيعي لنفط دول غرب آسيا وغازها، بما فيها دول الخليج، إلى البحر المتوسط والبحر الاسود، وبالتالي إلى أوروبا، إذ إن تركيا تكافح لتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تحرص في الوقت نفسه على أن تبقى بابا خلفية مفتوحة على العالم العربي وجسر تواصل حضاري وتبادلي مع العالم الاسلامي، إلى ذلك يجمع بين تركيا وكل من إيران والعراق وسوريا هاجس الحركة الكردية الانفصالية الهادفة إلى إقامة دولة قومية على أراضي مقتطعة أو يراد لها الانسلاخ عن الدول الأربع المذكورة على المفترق المماثل أمام الجميع أي خيار يؤمن لتركيا العليا ومصالحها المشتركة مع دول جوارها الإسلامي .

إشكالية البحث:

تدور هذه الإشكالية حول التساؤلات الاتية:

١. ماهي العلاقات التركية العراقية؟

٢. كيف تعاملت تركيا مع الازمات العراقية؟

منهجية البحث:

من خلال هذا البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي: كان الهدف منه هو استقراء هذه العلاقة وانعكاسها على الازمات العراقية.

المطلب الأول: الموقف التركيا من قضية كركوك:

تشتهر مدينة كركوك بأراضيها الزراعية الخصبة التي تمتد لمسافات كبيرة وواسعة وبخاصة في سهول الحويجة وداقوق وتازة خورماتو وحول مدينة كركوك، وتنتج المحافظة المحاصيل الاستراتيجية، كالحنطة والشعير والقطن والسمسم والكتان، كما تحوي المحافظة على أغلب أنواع الفاكهة والخضروات الصيفية والشتوية.

أما النفط فقد اكتشف في حقول كركوك عام ١٩٢٧، حيث بدأت عمليات الحفر الاستكشافية في البئر (١/٢)، (بابا كركر) في نهاية عام ١٩٢٧، وكان للمحافظة الريادة في إنتاج النفط في العراق من خلال حقولها (باي حسن – جمبور – جمال – حمرين– بلخانة– انجانه) وفيها نسبة كبيرة من احتياطي نفط العراق المؤكد، كما ان إنتاج المحافظة يشكل ٤٠% من إنتاج العراق النفطي، فضلا عن نسبة إنتاج النفط من محافظة كركوك عام ١٩٢٧–١٩٨٩ بلغ حوال٧٠% من الإنتاج الكلي النفط العراقي ويعد حقل (بابا بكر) من أكبر الحقول النفطية في العالم حتى سبعينات القرن الماضي، أصبحت مدينة كركوك بعد هذا الاكتشاف النفطي، تعد من المدن المهمة اقتصاديا، كما اطلق عليها لقب "مدينة الذهب الأسود" نظرا لإنتاجها الوفير من النفط مما جعلها مدينة اقتصادية تؤثر فيها السياسات الحكومية التي كانت تحكم العراق، كما جعلتها محط أنظار الدول الكبرى والإقليمية، ومركز جذب سكاني [١].

إن تركيا تعد كركوك جزءا اقتطع منها تحت ظروف قاهرة، ولا بد من الحفاظ على وضعها الراهن في أقل تقدير، يدفعها في ذلك:

١. وجود أقلية تركمانية لا بد من تقديم الدعم لها.

٢. أهمية كركوك النفطية.

٣. التخوف من الطموحات الكردية بإقامة الدولة الكردية الكبرى، بعد ضمان توفر المقوم الاقتصادي لها بانضمام كركوك النفطية إلى إقليم كردستان العراق.

وإن انضمام كركوك إلى إقليم كردستان له تداعيات تفتيته خطيرة على الوحدة التركية، وهذا ما عبر عنه رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بقوله: «إننا لا نخفي طموحنا بإقامة دولتنا المستقلة، إلا أن الظروف غير مؤاتيه الآن، وإذا كانت تركيا تهدد باجتياح إقليم كردستان تحت مبرر وجود ٣٠٠ ألف تركماني، فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي حيال وجود ١٦ مليون كردي في تركيا [٢].

وهكذا اكتسب الصراع حول كركوك بعدا إقليميا تجلى فيه حرص تركيا على تأمين مصالحها في هذه المدينة وهذا يتضح حينما أعرب وزير الخارجية التركي (عبد الله غول) بأن بلاده مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى للتدخل من أجل حماية التركمان في كركوك أو تغيير هوية المدينة، وهذا ما أكده كافة السياسيين الأتراك على اختلاف انتماءاتهم السياسية بأن كركوك تأتي في مقدمة اهتمامات تركيا، وأنها خط أحمر لا يمكن تجاوزه [٣].

هناك روابط التاريخية بين تركمان العراق وتركيا تعود للقرون خلت، ترى تركيا اهمية الحفاظ عليها على هذه الروابط وعدم المساس بها، وتمثل كركوك اهميه كبيره لتركيا نظرا لأنها تحوي نسبة كبيرة من النفط العراقي تقدر بنحو ٤٠% من إجمالي احتياطات النفط العراقي ومن شأن سيطرة الاكراد على كركوك والحاقها بإقليم كردستان ان يزيد من قوتهم السياسية والاقتصادية مما يعني احتمالات مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دوله كرديه مستقبلا وهو ما قد يزيد من قوة حزب العمال الكردستاني في علاقته بتركيا [٤].

اذن ترى تركيا بان التركمان يمثلون عمقا تاريخيا واستراتيجية لهم ويمكن ان يؤدي دورا مهما في ادارة محافظة كركوك وان لا يكونوا باي حال من الاحوال تابعين لمنطقه الحكم الذاتي التي يتمتع بها اقليم كردستان وذلك لكي يبقى التركمان جيبا او قناة من قنوات تركيا داخل العراق[٥]، وتستخدم تركيا الورقة

التركمانية كأداة لتعكير صفو إقليم الحكم الذاتي الكردستاني الحالي، أو حتى أي كيان كردي مستقبلي محتمل في شمال العراق، في الدفاع عن قضية التركمان المنحدرين من أصول تركية، والمقيمين في تلك المنطقة، فحقوق التركمان شكلت أحد الخطوط الحمراء التي حددتها أنقرة في سياق معارضتها لخطط الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، وكانت أيضا أحد مبررات استعداداتها في فترة ما قبل مارس ٢٠٠٣ للتدخل عسكريا في شمال العراق، وقد تبين أيضا أنه باستطاعة أنقرة الاستفادة من الوجود التركماني في الحيلولة دون نجاح الأكراد في السيطرة على مناطق حقول نفط كركوك، لأن الوجود التركماني كثيف نسبيا في تلك المناطق على الرغم من أن أساس السياسة الخارجية التركية، يكمن في شعار (سلام في الداخل وسلام في الخارج)، إلا أن استخدام الأقليات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا يمثل سياسة تركية، وينصب الاهتمام التركي بتركمان العراق من خلال ثلاثة محاور هي[٦]:

المحور الأول: كون تركمان العراق شعبا من شعوب الأمة التركية، لذلك على تركيا مناصرتهم.

المحور الثاني: شعور تركمان العراق بانتمائهم القومي لتركيا، لذا فإن تركيا هي الدولة الأولى في العالم التي تدعمهم.

المحور الثالث: الإحساس السائد لدى القادة الأتراك بأن ولاية الموصل التي كانت تضم كركوك حتى ١٩١٨، قد استحوذ عليها البريطانيون بحكم القدرة، وإن معاهدة لوزان المبرمة سنة ١٩٢٣، لم تحل الإشكال في حينه.

اما الاليات التي تعاملت بها تركيا مع مسألة انضمام كركوك الى الإقليم وقيام الإقليم بالاستفتاء هو الاتي:

١. صرح رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغاون"، أكثر من مرة قائلا: إن العراق تحول هذه اللحظة إلى أولوية بالنسبة لتركيا تتقدم انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، والسبب في ذلك يعود إلى أن تطور الأوضاع في العراق بصورة عامة وفي شماله بصورة خاصة لها تداعيات وانعكاسات خطيرة في الشأن الداخلي التركي[٧] .

٢. توغل القوات التركية داخل الأراضي العراقية.

٣. لم تقتصر محاولات تركيا على استغلال الورقة الكردية لمحاولة دعم دورها الاقليمي، بل تبنت بكل قوة ما تدعيه حقوق الأقلية التركمانية"، فأكدت الخارجية التركية في ٢٢/ أيار/ ١٩٩١ (أن تركيا لن تقبل مطلقة اقامة أي نظام جديد في العراق يشكل تمييز ضد أي جماعة وبخاصة التركمان الذين تريد تركيا أن يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسية في هذا البلد)[٨] .

٤. إن الوجود الكردي في دول المنطقة يثير أزمة تكامل حقيقية لدى هذه الدول حيث تحول إلى مشكلة شبه مزمنة نتيجة الاخفاقات المتتالية في التعامل من جانب هذه الدول مع حاجات ومتطلبات الجماعات الكردية حضارية وسياسية الأمر الذي جعل من هذا الوجود مثار قلق بدرجات متفاوتة ومحورا للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ومن بين هذه الانعكاسات السلبية ما تقوم به إيران من اختراقات متتالية للأراضي العراقية لشن غارات متوالية على كردستان العراق تحت دعاوي مطاردة الأكراد الإيرانيين [٩].

٥. لذا ترى تركيا ان الطموحات الانفصالية لأكرادها ستعزز وتمنح دفعة قوية في حال انفصال اكراد العراق ضمن دوله مستقله في الشمال وهذا ما يعطي اول مبررات الواضحة لتدخل تركيا بالنشأة العراقي عبر القضية الكردية [١٠].

٦. العمل على عدم ضم كركوك لإقليم كردستان للحيلولة دون تزايد القدرات السياسية والاقتصادية للأكراد في العراق للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لحقول النفط في كركوك بوصفها من مصادر الطاقة التركية.

المطلب الثاني: موقف تركيا من تنظيم داعش الإرهابي:

احتل داعش الموصل في حزيران عام ٢٠١٤ وسيطر على ثاني أكبر مدن العراق، وتم اجتياح القنصلية التركية التي تبعد مسافة بضع دقائق فقط من مطار الموصل، كما تم احتجاز ٤٩ موظفة دبلوماسية كرهائن، وقد بدأ تنظيم داعش تحركه البطيء نحو الشمال باتجاه أربيل، مما دفع الولايات المتحدة بالتدخل في ٧ آب عام ٢٠١٤، إذ قامت طائرتان من طراز F–١٨ بإلقاء القنابل على مدفعية داعش التي كانت تقصف

مواقع البيشمركة على طريق أربيل وأدت الحرب ضد داعش في العراق إلى تغيير العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية التركية؛ فعلى سبيل المثال، سيطرت قوات البيشمركة على كركوك في حزيران ٢٠١٤، بعد فرار الجيش العراقي من تنظيم داعش، وفي إطار السياسة التركية التقليدية، تم شحن النفط الذي يتم ضخه من غرب كركوك، التي تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى تركيا وواصلت المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني التعامل مع شركة النفط الحكومية التابعة لوزارة النفط المركزية [١١]. اما أليات تركيا للتعامل مع تنظيم داعش فقد ظهرت في عدة اتجاهات أبرزها:

الاتجاه الأول: الموقف التركي غير المعلن:

كان موقف تركيا من داعش غير واضح، على الرغم من مشاركة تركيا في مؤتمر جدة، الذي صدر عنه بيان مشترك من قبل الدول المشاركة بمحاربة تنظيم داعش الارهابي في المؤتمر، إلا أن تركيا لم توقع على البيان الختامي، وكذلك لم يكن موقف تركيا واضحا من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي، وتشير بعض الدول منها المانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة تركيا بتنظيم داعش الارهابي، كما تشير المعارضة التركية عن تعاون بين الحكومة التركية وتنظيم داعش الارهابي إن هذه الأمور بمجملها تشكل ما تمثله تركيا من تحدي أمام عملية بناء نظام سياسي في العراق على أسس ومرتكزات صحيحة. وفي هذا السبيل تستعمل تركيا عدة أوراق تجعلها على المستوى الإقليمي طرف مؤثر في العملية السياسية الجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بدرجة كبيرة [١٢].

الاتجاه الثاني: استبعاد دخول تركيا في الحرب على داعش:

وفي ٩/اب/ ٢٠١٤ استبعد وزير الدفاع التركي "عصمت يلماز"، تدخل بلاده عسكرية في العراق لمحاربة مسلحي تنظيم (داعش) لافتا إلى أن بلاده غير منخرطة في الغارات الجوية الأميركية ضد المسلحين في مناطق شمال العراق، واثيرت الشروط الثلاثة التي وضعتها تركيا للمشاركة في التحالف الدولى ضد تنظيم داعش الإرهابي تساؤلات حول النية الحقيقية لتركيا المترددة في مواجهة التنظيم المتطرف والانضمام إلى

التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة لمحاربته، على الرغم من نيل الحكومة التركية تفويضا من البرلمان بهذا الخصوص وارتفاع الضغوط الأميركية عليها للمشاركة في التحالف، وفي حين تؤكد تركيا أنها لا تفرض شروطا تعجيزية لتبرير عدم مشاركتها في الحرب، بطلبها إنشاء منطقة حظر طيران ومنطقة آمنة في الشمال السوري ودخول قوات برية الأراضي السورية وضرب النظام السوري بالتوازي مع ضرب داعش، بالإضافة إلى عدم تسليح الاكراد في العراق وسوريا[١٣].

وقد كانت للتطورات الأمنية في الموصل تأثيرها الكبير على صانع القرار التركي وسياسته الخارجية تجاه العراق خصوصا وعند اقتراب إعلان عمليات قادمون يا نينوى لتحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي[١٤] .

المطلب الثالث: دور تركيا في قضية المياه:

تعد المياه أساسية فهي متعلقة بالحياة ذاتها، لذلك فان العراق يولي أهمية كبرى لضمان تدفق المياه عبر نهري دجلة والفرات من منابعهما في تركيا، وبالكميات المتفق عليها، وقد كان لشحة المياه خلال السنوات الماضية أثرها البالغ في تدهور الزراعة، وزيادة التصحر، والملوحة في الاراضي العراقية، وكذا الأمر مع مياه الشرب حتى أصبح الأمر من الخطورة، ويستدعي وضع هذا الموضوع في أولويات العلاقات بين البلدين، والتأكيد على الجانب التركي الالتزام بحصة العراق المائية في أي ظرف من الظروف، وجعل ذلك أساسا في تطوير ومتانة العلاقات بين البلدين في الميادين كافة، والعمل على التوصل إلى اتفاقية تثبت حقوق العراق المائية [١٥].

وتعد تركيا من أغنى دول الشرق الأوسط بما يتعلق بمواردها المائية، وغالبا ما تجد نفسها محور أي مبادرة أو نقاش حول قضية المياه في الشرق الأوسط، فهي تمتلك مفتاح الحل المشاكل المائية، رغم أنها غالبا ما تعارض أي مبادرة لا تعترف بحق تركيا وسيادتها على نهري دجلة والفرات [١٦].

تمد تركيا العراق بالماء من خلال نهري دجلة والفرات، ويمتاز هذا النهر بوجود روافد له في العراق وفي إيران، ويقدر إجمالي المياه في العراق بحوالي ٧٦ – ٨٤,٤ مليار م٣، اما نهر الفرات الذي يبلغ معدل وارده السنوي نحو ٥٠ مليار م٣ [١٧].

وقد عملت تركيا على بناء عدد من المشاريع أهم مشروع " أنابيب السلام* " المائي الذي يمتد من تركيا إلى دول الخليج العربي وسوريا والأردن، والضفة الغربية، وإسرائيل عبر أنبوبين تبلغ أطوالها نحو خمسة آلاف كيلومتر وبكلفة قدرت نحو ٢١ مليار دولار، من خلال هذا المشروع توفر تركيا مصادر الطاقة التي تحتاجها من خلال تبادل المياه بالنفط والغاز [١٨]، فضلا عن عدد كبيرن من المشاريع التركية ابرزها سد اتاتورك*، مشروع الغاب، ومشروع "نفق شانلي اورفا*"، وعلى قدر تعلق الأمر بمشاريع التنمية التركية على الفرات فأن معاناة العراق ستكون كبيرة جدا نتيجة لانخفاض مناسيب النهر وازدياد الملوحة والطمى النهري وكذلك التأثير على نوعيتها حيث يمثل ذلك على دفع مياه ملوثة من نهر الفرات الى سوريا والعراق، فوجود الأوكسجين الحيوي الممتص فيها نسبة (٧٠%) ملغ /لتر ونسبة من الفوسفات والكاليسيوم وبيكاربونات والنشادر والمواد العضوية الطيارة ليست ملوثة فحسب وانما سامة ، ولها اخطار على البيئة والانسان والحيوان واثار ضارة على الزراعة وهناك خطر تسرب هذه الملوثات الى المياه الجوفية[١٩].

وبالرغم من وجود مفاوضات ثنائية حول مياه دجلة والفرات الا أنه لم تتوصل إلى حل مناسب يرضي الطرفين، وبقيت مشكلة المياه قائمة وتزداد تعقيد بتقادم الزمن، ويتمثل جوهر المشكلة بمسعى تركيا لفرض سيطرتها على مياه النهرين بدعوى مبدأ السيادة المطلقة لها كدولة منبع على مجاريها المائية ونزع صفة النهر الدولي عن الأنهر المشتركة، وتصفها بأنها أنهار عابرة للحدود أمر منافي للواقع وهذي الرؤية والمشاريع التركية تؤثر بشكل سلبي على حصة العراق المائية وتهدد أمنه الغذائي، فأهمية الماء لا تنحصر في بوصفه مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان على قيد الحياة فحسب، بل لأنه أيضا يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري، في مختلف مجالاته [٢٠].

وقد اصبحت مشكلة المياه تتغير حسب مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية مع رفض تركيا تقاسم المياه وفقا للمعاهدات التي وقعتها بعد اعترافها بدولية نهري دجلة والفرات بموجب معاهدة سيفر* عام ١٩٢٠ بعد انفصال سوريا والعراق عن الدولة العثمانية ومعاهدة الصلح في مدينة لوزان بينها وبين الحلفاء عام (١٩٢٣م) والتي نصت على التزام تركيا بالتنسيق بين سوريا والعراق قبل الشروع في بناء اية سدود والتي تم بموجبها تخطيط الحدود، الان تركيا ترفض التوقيع على اتفاقيات تقسيم المياه يعني أنها لن تقبل لحل مشكلة الفرات ودجلة طبقا للاتفاقيات والقوانين الدولية المنظمة للأنهار الدولية وان هذه المشكلة لن تحل الا عبر قرار سياسي وعلى اعلى مستوى، لأن المياه عند الاتراك حسب قول "سليمان ديمربيل" عند تدشين "سد اتاتورك" ما يعود لتركيا من مجاري مياه دجلة والفرات وروافدهما هو تركي ، وان بإمكان تركيا أن تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها لأن مصادر المياه هي تركية ، كما ان ابار النفط تعود ملكيتها الى العراق وسوريا ، انها مسالة سيادة[٢١].

وقد اثار استياء الجانب التركي التصريحات الاستفزازية من قبل الساسة الاكراد في العراق ضد تركيا ودعمهم للمجموعات الانفصالية مما شجع المسؤولين الاتراك على اتخاذ مواقف متشددة بشان العراق منها حبس مياه دجله والفرات عن العراق وذلك لضغط على الحكومة العراقية للقيام بواجبها واتخاذ موقف في ردع التصرفات اللامسؤولة لبعض السياسيين ضد جيران العراق لهذا استخدمت تركيا المياه كسلاح للضغط على الحكومة العراقية، ووظفت هذا الملف لهدف سياسي من خلال اتخاذ قوانين تصب في مصلحتها وحسم الملفات العالقة بين الجانبين وان استخدام سلاح الماء يلقي بأثاره السلبية على ١٥ محافظه عراقية وهو ما يمثل ورقه مساومة في الجانب الاقتصادي وتحقيق اهداف سياسيه وامنيه تركيه تجاه العراق وهو ما يمثل ورقه مساومة في الجانب الاقتصادي وتحقيق اهداف سياسيه وامنيه تركيه تجاه العراق وهو ما يمثل ورقه مساومه في الجانب الاقتصادي وتحقيق اهداف سياسيه وامنيه تركيه اتجاه العراق [٢٢]. وقد تعاملت تركيا مع مشكلة المياه بعدد من الأساليب أبرزها الاتي:

١. استخدام المياه كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية: بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها، وهذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات، وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام ١٩٤٦، إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول.

٢. إصرار تركيا على عائديه النهرين: تعد عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق، ولازالت تركيا تصرح بين الحين والآخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان [٢٣].

٣. استخدام النهرين للأغراض الاقتصادية: إن تركيا تطمح في المستقبل إلى جني فوائد اقتصادية جمة من خلال توظيف مشروعاتها المائية، في جنوب شرق الأناضول على نهري دجلة والفرات، بوصفها هذه المشاريع المائية أنها تشكل عنصر موازية لأهمية النفط العربي، مستغلة مضاعفة الطلب العالمي على المياه، التي يمكن أن تنافس قضية الطاقة، بوصفها قضية سياسية واقتصادية، تطمح تركيا إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملية مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده، وعليه، استغلت تركيا وستفعل على الدوام ، مسألة المياه كورقة ضغط على العراق من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ومن تلك المكاسب التي لا تقل أهمية عن غيرها هي نقطة التهديد الكردي، ومسألة استيراد النفط والغاز من العراق [٢٤].

٤. النفط مقابل الماء: اذ توصلت تركيا بعد دراسة عوامل القوة في شرق البحر المتوسط إلى قناعة ثابتة بأن المياه الثروة الطبيعية المتجددة على عكس النفط الثروة الطبيعية المقبلة على النضوب، تشكل عامل قوة إقليمية، من يمتلكه ويحسن إدارته يستطيع أن يتحكم بأوراق اللعبة السياسية والاستراتيجية بشكل عام في المنطقة كلها ويمكن استبدالها بالنفط[٢٥].

الخاتمة:

إن على الحكومة العراقية ان تتخذ موقف من التوغلات التركية المتمثلة بالطلعات الجوية داخل الأراضي العراقية والقصف المدفعي، التي تقوم بها قوات الجيش التركي جراء ملاحقتها حزب العمال الكردستاني وضربه داخل الأراضي العراقية، وهنالك عدة وسائل لذلك أبرزها تقديم دعوى لدى الأمم المتحدة واستمالة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لذلك، تقليل او إيقاف التبادل الاقتصادي مع تركيا كوسيلة ردع على ذلك، فضلا عن بناء علاقات طيبة مع الدول التي تتعارض مصالحها مع تركيا مثل مصر.

الهوامش:

(١) مخنف سوفيان، دور البعد الاقتصادي والامني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة العراق للفترة (٢٠٠٢_٢٠١٨)،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،ص٣٣٩_ص ٣٤٠.

(٢) مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(٣) مخنف سوفيان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣.

(٤) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩نيسان ٢٠٠٣، العارف للمطبوعات، بيروت ،٢٠١٣، ص٢٩٣.

(٥) علي حسين سفيح ، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيما بعد عام ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات ،بغداد، ٢٠١٧، ص ٢١٨.

(٦) مخنف سوفيان، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٥_٣٢٦.

(٧) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،مركز الديمقراطي العربي ،برلين ،٢٠١٨ ، ص١٧٧.

(٨) نهرين جواد شرقي ، السياسة الاقليمية التركية لمرحلة مابعد الحرب الباردة،،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ،العراق ،٢٠١٦، ص ١٠٥_ص١٠٦.

(٩) المصدر نفسه ،ص١٧٦.

(١٠) ابراهيم حسين الغالبي ، ازمات العراق مقالات في الشان العراقي ٢٠١٠_٢٠١٣،مركز العراق للدراسات ،ط٢، ٢٠١٣،ص ٢٤٤.

(١١) آرون ستاين ،سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وايران والعراق ، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧،ص١٨_ص١٩.

(١٢) وسام حسين علي العيثاوي ،،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٣.

(١٣) عبد المطلب عبد المهدي موسى ،ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣(دراسة في الاسباب وسبل المواجهة)، رساله ماجستير منشورة ، مركز العراق للدراسات ،العراق ، ٢٠١٨،ص٨٢.

(١٤) مجموعة باحثين ،السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي،برلين، ص ١٦٠_ص١٦١.

(١٥)جاسم يونس الحريري ، مصدر سبق ذكره ،ص ١١٣.

(١٦)مشعل بن عبد الرحمن ، ازمة المياه ومستقبل العلاقات العربية _التركية بعد وصول الحركة الاسلامية الى السلطة في تركيا، اطروحة دكتوراه منشورة ،٢٠١٦، ص ٤٧.

(١٧) مشعل بن عبد الرحمن، المصدر السابق ، ص٥٣.

*مشروع انابيب السلام: يرجع هذا المشروع إلى جيم دونا مستشار تورگوت اوزال وقد أعلن عن مشروعه في ٢ حزيران ١٩٨٦ الذي يتظمن مع فكرة (بيع المياه) الذي سيحمل المياه من نهرين سيهون وجيهون ومياه وينابيع وسيول داخل الهضبة التركية لتزويد دول الشرق الاوسط والخليج العربي وستكون تركيا والكيان الصهيوني من اكبر المستفيدين من هذا المشروع. نقلا عن :احمد نوري النعيمي ،العلاقات التركية العربية(١٩٤٥_٢٠١٦)دار امجد للنشر،عمان،٢٠١٧، ص٣٤٨.

(١٨)عربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق ،سوريا ، والقضية الفلسطينية

١٩٩٠_٢٠١٠،مركز الديمقراطي العربي ،برلين_المانيا،٢٠١٧، ص ٦٢.

*مشروع سد أتاتورك بالتركية يقع في المنطقة الجنوبية الشرقية من الأناضول على نهر الفرات ويبعد عن مدينة شنلي أورفا حوالي ٦٠ كم، ويبلغ حجم المياه المجمعة في السد قرابة ١٨ مليار متر مكعب. نقلا عن :هاني عبد القادر عمارة،الماء بين العلم والايمان،دار زهران للنشر،عمان،٢٠١٠،ص٢٤٨.

*نفق شانلي اورفا: يرتبط هذا النفق بسد أتاتورك ، إذ يأخذ النفق مياه الري من خزان السد لينقل مياه نهر الفرات إلى سهول (أوراقه وحران) ويبلغ طول النفق(٢٦,٤) كم وقطره (٥,٧)م، ويعد هذا النفق اكبر نفق إروائي في العالم بدأ تنفيذه في

عام(١٩٨٧) وانتهى العمل فيه عام ١٩٩٠ نقلا عن :سلام سالم عبد ،السياسية المائية التركية واثرها على الامن الغذائي في العراق ،مجلة اداب الكوفة ،مجلد ١١،العدد٢٦، ٢٠١٦،ص٣٧٦.

(١٩) عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه مابين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة الفتح، جامعة ديالى كلية التربية،العدد٣٨، ٢٠٠٩ ، ص١٦.

(٢٠) وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨_ص١٧٩.

*(معاهدة سيفر) معاهدة سيفر: تمت معاهدة سيفر في نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩١٤م)، اذ وقعت الدولة العثمانية مع الحلفاء معاهدة سيفر في مدينة سيفر الفرنسية في العاشر من أغسطس عام ١٩٢٠م، وكان هذا بداية التدهور القوة الأتراك وتاريخهم. وقد نصت المعاهدة على أن تكون سوريا، وفلسطين، وبلاد ما بين النهرين (العراق) دولا مستقلة، تتولى الوصاية عليها القوات المنتدبة من عصبة الأمم. نقلا عن: رضا نور، أتاتورك ورفاقه ونهاية العثمانيين: مذاكرات د.رضا نور، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

(٢١)عبد الله حسون محمد ، مصدر سبق ذكره ،ص ٤_٦.

(٢٢)علي حسين سفيح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠.

(٢٣) عربي لادمي محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٣٢_ص ٣٣.

(٢٤) وسام حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

(٢٥) مشعل بن عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.